٤ - الطريق المسدود

حاولت مصر والدول العربية ، منذ أن صدر قرار وقف إطلاق النار عن مجلس الأمن فى ٨ يونيو ١٩٦٧ ، أن تجد حلا سلمياً للأزمة . فقد قبلت قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ فى جو دولى يعادى العرب ، على أساس أن إغلاق مضايق تيران (مدخل خليج العقبة) كان السبب المباشر لحرب يونيو . وفى ظل هذا الجو المعادى قرر مجلس الأمن أثناء الحرب نفسها وقف إطلاق النار ، دون النص على عودة القوات إلى خطوط ما قبل يونيو . وكان ذلك معناه قبول المجتمع الدولى لاستمرار احتلال الأراضى العربية حتى تتم تسوية شاملة للصراع العربى الإسرائيلى بطريقة تضمن لكل طرف تحقيق بعض مطالبه ، ولذلك فسر القرار على أنه يضمن تسوية متوازنة . وقد قبلت مصر وسوريا والأردن هذا القرار فى ظل إنهيار الموقف العسكرى إلى أن يتحقق للعرب بناء قوتهم العسكرية ، وخلق موقف يسمح لهم بتغيير النظرة العالمية لموقفهم من المشكلة .

وكان قبول مصر للقرار ٢٤٢ بداية عمل سياسى ودبلوماسى لتغيير المناخ الدولى لصالح العرب ، وعزل إسرائيل وإظهار أنها الدولة المعتدية التى ترفض الحل السلمى ، وتهيئة المسرح الدولى لقبول بدء العمل العسكرى المنتظر (حرب أكتوبر) .

فضلاً عن ذلك ، فإن القرار نفسه من الناحية الموضوعية أكّد مبدأ عدم جواز احتلال الأراضى عن طريق القوة ، وهو نفس ما يطالب به العرب . كما أنه نص على مبادىء السيادة وسلامة الأراضى والاستقلال السياسى للدول ، وكلها - من الناحية

العربية – مبادىء مطلوب تحقيقها ، وتقتضى انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة .

ولم يوافق القرار على وجهة النظر الإسرائيلية بإجراء مفاوضات مباشرة بين العرب وإسرائيل ، وإنما أنشأ جهازاً خاصا هو السفير « يارنج » ، ليس كمفاوض أو وسيط ، وإنما كممثل للسكرتير العام يقدم له تقريراً عن تنفيذ الأطراف المعنية للقرار .

□ □ □

وبدأت الجهود الدولية لتنفيذ القرار ٢٤٢ بمهمة السفير يارنج . وبعد جهود كبيرة بذلها فى الاتصال مع الأطراف المختلفة ، وجه فى ٨ فبراير ١٩٧١ مجموعة من الأسئلة إلى كل من مصر وإسرائيل . كان السؤال الذى وجهه إلى الحكومة الإسرائيلية هو : « هل هى على استعداد للانسحاب إلى حدود مصر الدولية بينها وبين فلسطين فى عهد الانتداب ؟ » . وكان السؤال الذى وجهه إلى مصر « هل هى على استعداد للدخول فى إتفاقية سلام مع إسرائيل ؟ » .

كان رد مصر أنها على استعداد لتنفيذ القرار ٢٤٢ بكل مشتملاته ، إذا قامت إسرائيل بتنفيذ كل التزاماتها (الانسحاب إلى الحدود الدولية ومن كل الأراضى المحتلة فى ٥ يونيو ١٩٦٧ ... واحترام سيادة وسلامة أراضى دول المنطقة) ، وقد أدى ذلك إلى تأييد واسع للموقف العربى ، وتفهم أفضل للحق العربى .

وكان رد إسرائيل ، أنها لن تنسحب إلى خطوط ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ ، الأمر الذى كشف نواياها التوسعية أمام العالم ، وأفقدها جزءاً من التأييد الدولى الذى طالما استندت إليه . واشترطت أن يتم حل الأزمة من خلال المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية .

ثم قامت الدول الأربع الكبرى (أمريكا والاتحاد السوفيتى وفرنسا وإنجلترا) بجهود لحل الأزمة بناء على اقتراح من فرنسا فى يناير ١٩٦٩ . وفشلت محادثات الدول الأربع فى نهاية أغسطس ١٩٧١ ، بعد أن تباينت وجهات نظر هذه الدول ، ووضعت أمريكا أمامها العراقيل ، وعادت إسرائيل تؤكد أن السلام لن يتحقق إلا بالمفاوضات المباشرة مع العرب .

ثم حاولت أمريكا والاتحاد السوفيتي ، في محادثات ثنائية في نفس الفترة ، إيجاد حل للازمة إلا أن المحادثات توقفت . بل إن مساعد وزير الخارجية الأمريكية المستر جوزيف سيسكو صرح بأنه لا يعتقد أن على إسرائيل أن تعيد جميع الأراضي التي احتلتها في حرب يونيو ١٩٦٧ لأن قرار مجلس الأمن لم ينص على ذلك .

مبادرة روجرز :

ونتيجة للاشتباكات المستمرة بالنيران بين مصر وإسرائيل ، وحرب الاستنزاف بينهما التي استمرت عاماً ونصف العام تصاعد فيها القتال تصاعداً خطيراً ، تقدم وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكية بمبادرة يوم ٥ يونيو ١٩٧٠ لايقاف النيران لمدة ٩٠ يوماً ، وأن يدخل الطرفان في مفاوضات جديدة عن طريق السفير يارنج لتنفيذ القرار ٢٤٢ . استجاب الطرفان لايقاف النيران في ٨ أغسطس ١٩٧٠ ، إلا أن إسرائيل لم تف بالشق الثاني ، كما أن أمريكا لم تمارس أي ضغط على إسرائيل للاستجابة لمبادرة وزير خارجيتها الأمر الذي قضى بفشلها .

وقد سقطت هذه المبادرة الأمريكية نهائياً في ٤ فبراير ١٩٧١ ، حين أعلن الرئيس السادات أن مصر ترفض مد وقف إطلاق النار أكثر من هذا التاريخ ، رفضاً لسياسة الأمر الواقع الذي أريد خلقه ، ولأن استمراره يعني تكريس حالة اللاسلم واللاحرب التي أرادت إسرائيل استغلالها لتكريس احتلالها .

مبادرة الرئيس السادات ·

وفي الخامس من فبراير ١٩٧١ ، أعلن السادات عن مبادرة للسلام ، حدد معالمها بعد ذلك في خطاب ألقاه في مايو من نفس العام . وتقضي بإنسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية – كمرحلة أولى للانسحاب الكامل – تبدأ فيها مصر في تطهير قناة السويس وفتحها للملاحة الدولية . وبعد هذه الخطوة تقبل مصر مد وقف إطلاق النار لمدة محددة يضع خلالها السفير يارنج جدولاً زمنياً لتنفيذ قرار مجلس الأمن .

وتعبر القوات المصرية قناة السويس إلى الضفة الشرقية ، مع وضع ترتيبات للفصل بين القوات خلال فترة وقف إطلاق النار المحددة . وإذا انتهت هذه الفترة بدون تقدم ملموس يكون للقوات المصرية الحق في تحرير الأرض بالقوة .

وترفض مصر أى مناقشة حول نزع سلاح سيناء ، ولكنها على استعداد لقبول مناطق منزوعة السلاح على جانبى الحدود وفقا لقرار مجلس الأمن . وترفض مصر أى شكل من أشكال الوجود الإسرائيلى فى شرم الشيخ .

وجاء رد إسرائيل معبّرا عن نواياها الحقيقية ، فقد أعلنت أن المبادرة ليس فيها جديد ، وأن إسرائيل ترفض الانسحاب من الضفة الشرقية للقناة . وعبَّر ديان وزير الدفاع الإسرائيلى عن ذلك بقوله : « ليس لدى إسرائيل أى نية للانسحاب من أفضل خط استولت عليه » . وبذلك استمرت إسرائيل فى تحقيق هدفها فى تجميد الموقف .

لجنة الرؤساء الأفارقة :

وفى يونيو ١٩٧١ عقد مؤتمر القمة الافريقى ، وانبثق عنه لجنة من عشرة رؤساء أفارقة للسعى لتطبيق القرار ٢٤٢ . وتشكل من لجنة العشرة لجنة الأربعة قامت بمهمة الاتصال بالأطراف المعنية فى أزمة الشرق الأوسط ، إلا أن مساعيها قد فشلت لأن إسرائيل امتنعت عن إعلان نيتها فى عدم ضم الأراضى العربية .

وأيقنت أفريقيا أن إسرائيل دولة توسعية ، ولا تعمل من أجل تحقيق السلام . وأصبح جزء كبير من الرأى العام العالمى أكثر قبولاً لحق العرب فى استخدام القوة لاستخلاص حقوقهم .

الوفاق والاسترخاء العسكرى :

وفى عام ١٩٧٢ ، كانت الدلائل تشير إلى أن سياسة الوفاق الدولى قد أصبحت خطا استراتيجيا ثابتا فى سياسة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لفترة طويلة ، قدرها بريجنيف بما يتراوح بين عشرين وثلاثين عاما . وتهدف سياسة الوفاق إلى إنهاء حالة الحرب الباردة ، وبدء مرحلة من التعايش السلمى بين الشرق والغرب . وأن وجه الخطورة فى هذه السياسة هو أثرها على مشكلة الشرق الأوسط ، حيث أصبح واضحا أنه لن تقوم مواجهة بين أمريكا والاتحاد السوفيتى بسبب الدول الصغيرة .

وقررت الدولتان فى مؤتمر موسكو ، أن يكون هناك استرخاء عسكرى فى منطقة

الشرق الأوسط بعد حل الأزمة ، وكان ذلك يعنى عدم الالتجاء للقوة لحل المشكلة . والنتيجة النهائية أن يرضخ العرب للأمر الواقع ، وبالتالى تتمكن إسرائيل من فرض شروطها للحل .

وصحب كل ذلك حملة نفسية شديدة تستهدف زرع اليأس فى نفوسنا . وتستند فى ذلك إلى هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، وإلى استمرار الاحتلال عدة سنوات دون أى تقدم أو تحرك ، حتى يقنع العرب بالوضع القائم على ما هو عليه ، أو يقبلوا ما يعرض عليهم من مشروعات تستهدف أن يأخذ العدو كل ما يمكن الحصول عليه من مزايا تأييدا للأمر الواقع وتكريسا له .

قرار من مجلس الأمن أسقطته أمريكا بحق الفيتو :

وفى مستهل عام ١٩٧٣ ، بدأت مصر نشاطا سياسيا مكثفا بالاتصال بالدول الخمس الكبرى صاحبة المقاعد الدائمة فى مجلس الأمن .

وبينما كان تأييد الاتحاد السوفيتى واضحا ، والموقف البريطانى الذى اتخذته حكومة المحافظين بانسحاب إسرائيل إلى حدود مصر الدولية ثابتا ، والفهم الفرنسى لموقفنا قويا ، والموقف الصينى معنا مبدئيا ، كان الموقف الأمريكى سلبيا .

وكانت الولايات المتحدة ترى أن علينا تقديم تنازلات حتى يتم تحريك القضية ، وأنها لا تستطيع ولا تملك الضغط على إسرائيل . وأعلن الرئيس نكسون أن المشكلة هى كيفية التوفيق بين السيادة المصرية على الأراضى المصرية كاملة ، وبين مقتضيات الأمن الإسرائيلى .

وطلبت مصر عقد مجلس الأمن لبحث مشكلة الشرق الأوسط ، وأن يقدم السكرتير العام للأمم المتحدة تقريراً عن مهمة ممثله الخاص السفير يارنج منذ نوفمبر ١٩٦٧ حتى انعقاد المجلس فى يوليو ١٩٧٣ . وفى ٢٦ يوليو ١٩٧٣ تم التصويت على مشروع القرار الذى تقدمت به مجموعة دول عدم الانحياز ، ووضح للعالم مدى التأييد الذى حصل عليه الحق العربى ، حيث صوتت أربع عشرة دولة فى المجلس لصالح القرار الذين يدين استمرار الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية المحتلة . ولكن أمريكا أسقطته باستخدام حق الفيتو .

وهكذا انتهى العمل السياسى بعزلة إسرائيل بحيث أصبح العالم كله فى جانب ، وإسرائيل والولايات المتحدة فى جانب آخر . وأصبح المناخ الدولى مهيأ لقبول العمل العسكرى الذى تستعد كل من مصر وسوريا للقيام به .

لقد وضعت إسرائيل سياستها على منع الدول العربية من استعادة أراضيها بالقوة ، حتى تيأس من جدوى الصراع المسلح وترضخ الارادة العربية للارادة الإسرائيلية . ولذلك رفضت ووضعت العراقيل أمام جميع الحلول السلمية ، وتملكها الصلف والغرور بتفوقها العسكرى ، واستهانت بالعرب أشد استهانة .

وبرغم أن إسرائيل أصبحت فى عزلة عالمية مع اعتمادها الكلى على أمريكا فقط ، إلا أن الأحزاب السياسية الإسرائيلية ، فى دعايتها الانتخابية التى كان محدداً لها أواخر أكتوبر ١٩٧٣ ، أخذت تتسابق فى التشدد فى مواقفها بالاعلان عن رفضها للعودة إلى حدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ ، وأن المستوطنات فى الأراضى المحتلة باقية ويزداد عددها ، وأن القدس ستظل عاصمة إسرائيل إلى الأبد .

وتملك الدول العربية روح الشك واليأس تدريجيا فى قدرة مصر وسوريا على القتال ، وأصبح الغمز واللمز فى الأوساط العربية يدور على الشفاه . وبدأ العالم يفقد ثقته فى قدرة العرب على استرداد أراضيهم ، وأنهم يتكلمون أكثر مما يعملون ، برغم أن كلا من مصر وسوريا كانت تعمل بأقصى طاقة ممكنة استعداداً للحرب فى صمت وصبر .

وأصبح الموقف الذى تشكل فى منتصف عام ١٩٧٣ أن المجتمع الدولى – عدا أمريكا وإسرائيل – غير قادر على إيجاد حل سلمى للمشكلة ، متعاطفاً مع الحق العربى ومؤيداً له .

وإذا كانت حالة اللاسلم واللاحرب هى فى صالح القوتين العظميين وإسرائيل ، وضد مصلحة العرب ، فما هو البديل أمام مصر وسوريا لاسترداد أراضيهما ؟ لقد كان أمام مصر وسوريا إما قبول الأمر الواقع بمساوئه السياسية والعسكرية والاقتصادية والمعنوية ، حتى تنهار وتستسلم أو خوض حرب جديدة .

فكان قرار الحرب هو النتيجة الطبيعية وضرورة وطنية وقومية إزاء الطريق المسدود الذى انتهت إليه كل الجهود السياسية والدبلوماسية العربية ، وبالتالى أصبحت الحرب حتمية .